



## الخبر:

### وزير المالية: تطوير وتعميم النظم الإلكترونية والرقمية بكافة قطاعات الدولة

أكد عمرو الجارحي وزير المالية، على أن الوزارة ستنتهي من استكمال منظومة ميكنة الموازنة العامة للدولة وإنشاء حساب الخزانة الموحد بالبنك المركزي، وإغلاق كافة الحسابات الفرعية الأخرى من خلال تطبيق نظام ميكنة إدارة المالية الحكومية (GFMIS) خلال مارس الحالى بالتعاون مع شركة، e-finance للخدمات المالية والمصرفية، بالإضافة إلى إنه تم الغاء التعامل بالشيكات الورقية واستبدالها بالمعاملات الإلكترونية.

جاء ذلك خلال اجتماع وزير المالية بأعضاء البعثة الفرنسية التى تضم مجموعة من الشركات الفرنسية العاملة فى مجال الخدمات الإلكترونية والرقمية والمصرفية والمعروفة بـ MEDEF MISSION بحضور، كل من أحمد كجوك نائب وزير المالية للسياسات المالية والتطوير المؤسسى والمهندس خالد ناصف مستشار وزير المالية لتكنولوجيا المعلومات ومى فريد نائب رئيس وحدة العدالة الاقتصادية بوزارة المالية والسيد جورمييه باكون المستشار الاقتصادى ورئيس المركز الاقتصادى بالسفارة الفرنسية بمصر والسيد مارك رينارد رئيس وفد بعثة الميديف بالقاهرة والرئيس التنفيذى لمجموعة أورانج.

المصدر: (اليوم السابع بتصرف الثلاثاء، 13 مارس 2018)

## التعليق على الخبر

- منظمة MEDEF هي منظمة غير ربحية تأسست في عام 1998، وتمثل الشركات الفرنسية. يتم تمويلها من القطاع الخاص ويعمل اتحاد الشركات الفرنسية المكون لهذه المنظمة، على دعم سبل التعاون فى مجالات شتى مثل التجارة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والاستثمارات والشركات طويلة الأجل خاصة مع الأسواق المتطورة والناشئة وأسواق البناء والعقارات على مستوى أنحاء العالم.

- مرصد الأخبار هي سلسلة دورية تهتم بعرض أهم الأخبار الاقتصادية ذات التأثير المباشر على الاقتصاد المصري بصفة عامة، وعلى القطاع المصرفي على وجه الخصوص، وتحليل هذه الأخبار لمعرفة آثارها المباشرة وغير المباشرة.
- جميع الآراء الواردة في هذه السلسلة هي مجرد تحليلات واجتهادات بحثية، ولا تعبر بأي حال عن الرأي الرسمي لبنك الاستثمار القومي، ويجب أخذها في إطارها البحثي فقط.
- قامت بالتعليق على هذا العدد: هبة عبد الدايم

- ولقد صرح الجارحي بأن الحكومة تستهدف الاستفادة من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في أحكام المنظومة الضريبية وتعميم استكمال سداد المستحقات الضريبية من خلال الأجهزة الإلكترونية وخدمات المحمول إلى جانب التحول الكامل من مجتمع نقدي، في تعاملاته اليومية إلى مجتمع الكتروني، كما يجري حالياً اعداد نظام مبسط للإجراءات الضريبية والتشريعية للشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر".
- وقال الجارحي، إن الوزارة انتهت من الربط الشبكي بمصلحة الضرائب لتفعيل خدمة تقديم الإقرارات الضريبية إلكترونياً، لعمولى الضرائب والتحول تدريجياً من البطاقات الضريبية الورقية إلى البطاقات الإلكترونية، والمضى قدماً في تطبيق منظومة إلكترونية متكاملة للدفع الإلكتروني بدلاً من الدفع النقدي باستخدام الكروت الذكية من أجل تعزيز منظومة الشمول المالي.
- والشمول المالي هو منظومة متكاملة بها أطراف متعددة من المتوقع أن تعمل معاً من أجل الوصول إلى هدف تعميم الخدمات المالية وبالأخص للمستبعدين من النظام المالي الرسمي عن طريق فتح المجال والمنافسة على إتاحة خدمات ومنتجات مالية مختلفة بأسلوب مبسط وتكلفة مناسبة في ظل مبادئ واضحة لحماية المتعاملين. ولذلك يحتاج تحقيق الشمول المالي إلى التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية المختلفة بدءاً من مقدمي الخدمات بكافة أنواعها، والجهات التنظيمية والإدارات الحكومية المعنية بكل نوع خدمة و/أو مقدم الخدمات.
- ترجع أهمية الشمول المالي لوجود علاقة وثيقة بينه وبين الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تحقيق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل، ما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، وبالتالي خفض معدلات الفقر، وتحسين توزيع الدخل، ورفع مستوى المعيشة، كما ترجع أهمية الشمول المالي إلى ما سيوفره من خدمات مالية بطرق سهلة وبسيطة وبأقل التكاليف، كالدفع عن طريق الهاتف المحمول على سبيل المثال.
- كما سيتم ميكنة جميع الخدمات الصحية بمحافظة بور سعيد وربطها بالمستشفيات الموجودة بالمحافظة. عندما سيتم تطبيق مشروع قانون التأمين الصحي الشامل في 30 يونيو المقبل في محافظة بورسعيد، على أن ينتفع مواطنيها بخدماته
- وأكد ، على أن تطبيق النظم الإلكترونية الحديثة سيعود بالنفع على أحكام منظومة الدعم وتوفير قاعدة بيانات عريضة للفئات المستهدفة، موضحاً أنه قد تم في الأونة الأخيرة التحول من بطاقات التمويل الورقية إلى الإلكترونية في إطار العمل على وصول الدعم لمستحقيه .
- وكان الجارحي قد أعلن عن بدء تنفيذ مبادرة إدارة المالية العامة عبر تطبيق النظم الإلكترونية الحديثة في إدارة التدفقات المالية الحكومية من خلال التوسع في نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي E- Payment وتطبيق منظومة إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS وذلك ضمن خطط وزارة المالية للإصلاح المالي والمحاسبي وتطوير أداء الوحدات الإدارية الحكومية، وزيادة الشفافية وإقراراً بمبدأ المسائلة، وتحسين الكفاءة والفعالية ورفع اقتصادية الخدمات العامة. والمبادرة تركز على ميكنة خدمة الدفع والتحصيل الإلكتروني بالتكامل مع المنظومة البنكية لحساب الخزانة الموحد بالبنك المركزي، حيث يتم مباشرة إضافة أوامر لدفع المرتبات وجميع الحوافز والمزايا المالية للعاملين بالجهاز الإداري للدولة علي الحسابات البنكية الخاصة بهؤلاء العاملين والسابق فتحها بمعرفة وزارة المالية، ومن خلال كروت الـ ATM الخاصة بهم – والتي تم إصدارها لجميع العاملين بالحكومة، وكذلك بالنسبة للمتعاملين مع الجهات الحكومية المختلفة كالموردين أو المقاولين حيث تتم إضافة مستحقاتهم المالية مباشرة في حساباتهم البنكية خصماً من حساب الخزانة الموحد